

رد اللجنة العربية العليا على تقرير لجنة وودهيد

وبيان الحكومة البريطانية*

1938/11/15

اطلعت اللجنة العربية العليا على الخلاصة الرسمية لتقرير لجنة التقسيم وعلى بيان الحكومة البريطانية الذي أذيع يوم 10 تشرين الثاني سنة 1938.

تقرير لجنة التقسيم

1 - وأما تقرير لجنة التقسيم فقد جاء أسوأ خاتمة لسياسة اللجان الفاشلة. ومن دواعي الأسف الشديد والعبث بالأفهام، أن ذلك التقرير يعتبر فلسطين، وهي البلد المقدس والوطن العربي الصميم والرقعة الصغيرة من الأرض، قابلة لكل ما اشتمل عليه من تمزيق وتقطيع ومسح وتشويه، ومنح وتوزيع. على أن هذه القابلية كانت عند لجنة التقسيم نفسها نظرية محضة. فلما وصلت إلى تحديد الحدود وتعيين التخوم، وقعت في حيرة وارتباك وحسبنا أن مشروع التقسيم هذا قد ولد ميتا حتى أن الحكومة البريطانية نفسها انتهت بعد التدقيق وإنعام النظر إلى أن إنشاء دولتين في البلد الواحد هو حل غير عملي.

واللجنة العربية العليا تأسف أشد الأسف لتأخر الحكومة البريطانية في الاقتناع بهذه الحقيقة التي كانت واضحة منذ اليوم الأول. ونتساءل بحرارة وألم من هو المسؤول عن هذه المصائب والويلات التي نزلت بالبلاد بسبب سياسة الحكومة التي أدت إلى مثل فكرة التقسيم؟ ومن هو المسؤول عن سياسة النار والحديد وأعمال التخريب والتدمير التي نكبت بها البلاد في هذا السبيل؟ وهل ستظل فلسطين بعد هذا كله عرضة لمثل تلك البرامج الخطرة التي تبتكرها المخابرات الصهيونية والاستعمارية فتندفع الحكومة البريطانية لتنفيذها؟

*المصدر: "وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (1918 - 1939)" سلسلة الوثائق العامة -1، جمع وتصنيف عبد الوهاب الكيالي، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1968)، ص 620 - 625.

إن هذه النتيجة العقيمة الفاسدة لسياسة التقسيم إنما أدت إليها تلك المقدمات الباطلة وهي محاولة خلق حق لليهود في فلسطين العربية وإنشاء وطن قومي يهودي في صميم الوطن العربي. فإن كل ما يبني على الباطل فهو باطل وكل محاولة أخرى لترويج باطل اليهود على حساب حق العرب لن يكون مصيرها في النهاية إلا مثل هذا المصير الفاشل.

بيان الحكومة البريطانية

2 - وأما بيان الحكومة البريطانية فإن الشعب العربي يقابل بارتياح عدول بريطانيا عن سياسة تقسيم فلسطين واقتناعها بأن هذا التقسيم غير عملي وهو يرجو أن تكون قد اقتنعت بأنه غير عادل أيضاً، وأقلعت نهائياً عن التفكير في أي شكل من أقسام التقسيم أو ما يماثل التقسيم مما كان موضوع البحث في وقت من الأوقات.

والشعب العربي يبدي ارتياحه أيضاً إلى أخذ الحكومة البريطانية بخطة المفاوضات واقتناعها بأن قضية فلسطين يجب أن تحل سياسياً لا حربياً، وإلى اشتراك الأقطار العربية لحل قضيتها التي طال عليها الأمد، ويعتبر ذلك إقراراً بالحقيقة الثابتة من أن قضية فلسطين هي قضية عربية عامة، غير أن اللجنة العربية العليا تستغرب وتستنكر إقصاء الحكومة البريطانية، لسوريا ولبنان من الدعوة إلى المفاوضات مع كونهما شديدتي الارتباط والاتصال بفلسطين وقضيتها، متذرعة بحجة أنهما تحت الانتداب في حين أنها وجهت الدعوة إلى حكومة شرق الأردن التي هي تحت الانتداب البريطاني.

3 - واللجنة العربية العليا لا تفر الحكومة البريطانية على قولها في بيانها "إنها تواجه مشكلة إيجاد وسائل لحل القضية تكون متفقة مع الالتزامات المترتبة عليها نحو العرب واليهود"، لأن الشعب العربي لا يعترف بشرعية التزامات بريطانيا نحو اليهود، لأنها قائمة على الغصب والعدوان ولأنها التزامات على حساب الغير.

إن اللجنة الملكية البريطانية أثبتت في تقريرها أن التزامات بريطانيا نحو العرب أو اليهود هي التزامات متناقضة ولا يمكن التوفيق بينها. وتابعتها الحكومة البريطانية على هذا القول في بيان خطتها السياسية التي صحت إعلان التقرير وفي تصريحات ممثلها في "عصبة الأمم"، فالعودة الآن إلى محاولة التوفيق بين تلك الالتزامات المتناقضة، لا يمكن أن تؤدي إلى نتيجة، وتعليق حل القضية على هذا التوفيق إنما هو تعليق على المحال وضرب جديد من التعقيد

والإشكال. وإن الشعب العربي لا يمكن أن يوافق على اعتبار الالتزامات البريطانية لليهود، القائمة على الغصب الباطل، أساساً في قضيته ولا على اعتبارها أساساً في هذه المفاوضات.

4 - وتقول الحكومة البريطانية إن الوصول إلى تفاهم بين العرب واليهود هو من أثبت الأسس لإقامة دعائم السلام والتقدم في فلسطين، واللجنة العربية العليا ترى أن هذا التفاهم لا يمكن أن يتم ما دام اليهود متشبثين بأطماعهم الباطلة في فلسطين، فإذا كان المقصود من التفاهم أن يعيش اليهود بين العرب براحة وسلام فإن ذلك ميسور لهم على أساس الميثاق القومي للشعب العربي الذي هو وحده صاحب الحق الشرعي في بلاده. أما دعوى اليهود في هذا الوطن فهي باطلة لا تستند إلى أساس صحيح ولا تقوم على غير الأوهام والخيالات ولا يؤيدها غير الحراب البريطانية، وإن القول الفصل في قضية كهذه يجب أن يكون للحق والعدل فحسب.

5 - تعلن الحكومة البريطانية في بيانها عزمها على دعوة ممثلين عن الشعب العربي الفلسطيني والدول العربية المجاورة إلى لندن للمفاوضة في سياسة فلسطين المقبلة دون أن تعين أساساً لتلك المفاوضات. فاللجنة العربية العليا تقول بهذه المناسبة إن للعرب ميثاقاً يتلخص في منع الهجرة اليهودية منعاً باتاً وأن يستبدل بالانتداب معاهدة تنشأ بموجبها حكومة وطنية مستقلة. وهذا الميثاق قد أيدته الهيئات والمؤتمرات والحكومات العربية ولا يمكن للعرب أن يتراجعوا عنه لأنه الضمان الوحيد لكيانهم وحقهم الشرعي في بلادهم ولأنه مستوحى من طبيعة ذلك الحق الشرعي، فضلاً عن كونه يشتمل على أقصى ما يمكن من التسامح مع اليهود. وقد جرت العادة أن أية مباحثة لحل قضية ما يجب أن تعين أسسها قبل توجيه الدعوة ولا سيما في قضية كقضية فلسطين فيها دعوى باطلة ما يزال أصحابها اليهود يغذون أنفسهم بالأحلام والمطامع ويستندون فيها إلى القوة الغاشمة والدعاية المضللة. وتأسف اللجنة أشد الأسف ألا ترى في بيان الحكومة البريطانية شيئاً من هذا يدعو إلى الطمأنينة والأمل، وتخشى أن يكون هذا الإيهام عاملاً في عقم نتيجة الدعوة وفشل المفاوضات، وأن يكون مقصوداً منها الآن لتنفرد الحكومة البريطانية بفرض الحل الذي تريده هي والذي يخشى أن يكون سبباً في طول عهد الشقاء الذي يخيم على ربوع البلاد المقدسة.

وأما بشأن دعوة الحكومة البريطانية الوكالة اليهودية للمفاوضة في السياسة المقبلة فإن الشعب العربي لا يوافق على اعتبار اليهود طرفاً في قضيته ولا يدخل وإياهم في مفاوضة على مصيره.

6 - وقد أعلنت الحكومة البريطانية في بيانها احتفاظها لنفسها بحق رفض قبول زعماء العرب الذين تعتبرهم مسؤولين عن حملة الاغتيال والعنف، فاللجنة العربية العليا تبادر إلى إعادة ما أشارت إليها مراراً من أن مسؤولية الاضطرابات أولاً وأخيراً إنما تقع في الحقيقة على الحكومة البريطانية وسلطاتها في فلسطين. فالشعب العربي لم يطلب إلا حقه الطبيعي في بلاده. والسلطات البريطانية هي التي كانت في كل موقف من مواقف مطالبته بهذا الحق، تعتدي عليه وتحاول سحقه وتصم أذنيها عن سماع أنينه وصراخه وتستفزه بتصرفاتها الهوجاء وسياستها العوجاء، فليس من المنطق والحق في شيء أن يتحمل هو أو يتحمل زعماءه مسؤولية الاضطرابات التي دفع إليها دفعاً، لأن الحكومة البريطانية لم تترك له وسيلة أخرى لإعلان استنكاره لتلك التصرفات والسياسة المنكرة التي أريد بها تسليط شذاذ الآفاق عليه وإذلاله في وطنه وإجلاؤه عنه في النهاية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اللجنة تتساءل عن تقصد الحكومة البريطانية أن يكونوا ممثلين لعرب فلسطين من غير أعضائها ومفوضيها، على حين تعلم الحكومة البريطانية حق العلم أن الشعب العربي أولى ثقته الغالية هذه اللجنة وحدها للدفاع عن حقه والعمل على تحقيق ميثاقه، وأنه لا يوجد في فلسطين أية هيئة أخرى أو أفراد يستطيعون أن يدعوا تمثيل الشعب العربي في هذا الموقف، كما أن اللجنة واثقة كل الثقة أن الحكومة البريطانية لن تجد من يتقدم إلى إجابة دعوتها مزوداً بأية ثقة من الشعب. واللجنة ترى أن في إعلان الحكومة البريطانية ذلك تعقيداً آخر للقضية لأنها تريد أن تحول دون تمثيل عرب فلسطين تمثيلاً صحيحاً وصادقاً في مفاوضات يتعلق بها مصيرهم. وقد أثبتت الحوادث والتجارب في فلسطين وغيرها عقم هذا الأسلوب وبعده عن الحقيقة والصواب دائماً.

فإذا كانت الحكومة البريطانية ترغب رغبة صادقة في حل هذه القضية وإنهاء عهد الشقاء والقلق في فلسطين فيجب عليها أن تنفض يدها عن الأساليب التي مارستها إلى الآن في معالجتها لهذه القضية وأن تواجه ما فيها من حقائق، وأن تسلك سبيل الرشd والصواب، وذلك بإعلانها قبول الميثاق العربي أساساً للحل المقبل ومنع الهجرة اليهودية منعاً باتاً تمهيداً للمباحثات، وعدم

استرسالها في الاتهامات وتحميل المسؤوليات جزافاً، وعدم إصرارها على حرمان الشعب العربي من اختيار ممثليه الذين أولاهم ثقته وعهد إليهم بالدفاع عن حقوقه.

7 - وأخيراً تصرح الحكومة البريطانية بأنها إذا لم تسفر مباحثات لندن عن الوصول إلى اتفاق، فإن حكومة جلالته تتخذ قرارها الخاص. فاللجنة العربية العليا تلاحظ من الآن أن الحكومة البريطانية قد جعلت لهذه المباحثات مقدمات من شأنها تعقيد القضية فإذا تعذر الوصول إلى اتفاق فإن المسؤولية فيها تعود عليها وعلى اليهود واللجنة تعلن للعالم من الآن أنه في حالة كهذه لا يمكن للشعب العربي أن يقر أي حل يفرض عليه فرضاً بالقوة الغاشمة ولا يوصله إلى حقه الصريح. وسيظل في كل حال متمتعاً بالعطف والتأييد من العالمين العربي والإسلامي حتى يصل إلى حقه الكامل مؤيداً بتوفيق الله القوي العادل.

8 - وبهذه المناسبة ترى اللجنة العربية العليا أن تعيد نشر الميثاق القومي العربي مرة أخرى فيما يلي:

أولاً- الاعتراف بحق العرب في الاستقلال التام في بلادهم.

ثانياً- العدول عن تجربة إنشاء الوطن القومي اليهودي.

ثالثاً- إنهاء الانتداب البريطاني وأن يستبدل بمعاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية العراقية والمعاهدة البريطانية المصرية، والمعاهدة الفرنسية السورية، بموجبها تنشأ في فلسطين دولة ذات سيادة.

رابعاً- وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود وقفاً تاماً.

والعرب على استعداد لمفاوضة الحكومة البريطانية لمفاوضة تقوم على أسس مقبولة للاتفاق على الشروط التي تحفظ بها المصالح البريطانية المعقولة والاتفاق على الضمانات الضرورية للمحافظة على جميع الأماكن المقدسة وتأمين حقوق زيارتها وحماية جميع الحقوق المشروعة للسكان اليهود أو غيرهم من الأقليات في فلسطين.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx